مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مستقبل النفط في ظل التحول نحو تنويع القاعدة الاقتصادية في إطار الرؤية السعودية المستقبلية 2030م

يوسف مناها محمد الأمين

جامعة نجران – كلية المجتمع – المملكة العربية السعودية

المستخلص :

هدفت الدراسة لمعرفة واقع ومستقبل النفط السعودي ومدى قدرة عائداته للمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية واستحداث صادرات أخرى بديلة ، وكيفية الإفلات من سيطرة النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة، وأيضاً التعرف على الجهود المبذولة لتنويع وتوسيع تلك القاعدة الاقتصادية في ظل الرؤية السعودية الطموحة 2030م. استخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي. والذي تم من خلاله معرفة واقع ومستقبل النفط السعودي وتقييم سياسات توسيع القاعدة الاقتصادية السعودية ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي وفقاً لرؤية المملكة 2030م . خلصت الدراسة الى أنه وبالرغم من إدراك المملكة العربية السعودية مؤخراً لأهمية وحتمية تنويع قاعدتها الاقتصادية أفقيا ورأسيا ، ورغم المحاولات والمجهودات الكبيرة والمستمرة من السلطات السعودية للإفلات من قبضة النفط ، إلا أن النفط لايزال يتسم بسيطرته الاحادية على مفاصل الاقتصاد السعودي ، وسيظل النفط مسيطراً على المشهد الاقتصادي ريثما يتم الاعتماد على فوائضه وايراداته واستغلالها استغلالاً تاماً في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى لاستحداث صادرات بديلة . أوصت الدراسة الى سرعة اتخاذ تدابير مدروسة وبعناية فائقة لتطبيق كافة مخرجات الخطط الاقتصادية والرؤية 2030م في كيفية استخدام واستغلال الإيرادات والفوائض النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والزراعة وتطوير مكانة وأداء القطاع الخاص وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على التوسع الأفقي والرأسي في عمليات الاستثمار لتعزيز الاتجاه نحو توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية السعودية .

ABSTRACT:

The study aimed to investigate the reality and future of Saudi oil and the ability of its returns to contribute in diversifying the economic base and to produce alternative exports, as well as reducing the dependence on oil as a principal source of government revenue. Moreover, to identify the efforts made to diversify and broaden the economic base in the light of the ambitious Saudi Vision 2030. The study adopted the historical, the analytical descriptive; and inductive methods by investigating the reality and future of the Saudi oil and assessing the policies of expanding the Saudi economic base within the economic reform plans according to the Saudi Vision 2030. The study concluded that although the Kingdom of Saudi Arabia acknowledged the importance of diversifying its economic base horizontally and vertically, as well as the huge and continuous efforts made by Saudi Authority to move away from oil control. Nevertheless, oil continues to maintain sole

control over the Saudi economy, and it will maintain such control until its returns are effectively utilized to promote investment in the other economic sectors and to produce alternative exports. The study recommended taking deliberate measures to apply all outputs of the economic plans and the Saudi Vision 2030 in the utilization of oil revenues and surplus in expanding investment in the different economic sectors, especially the manufacturing and agricultural sectors, as well as developing the status and performance of the private sector, and providing more investment incentives to motivate the private sector for horizontal and vertical expansion in investment operations to support the move towards broadening and diversifying the Saudi economic base.

الكلمات المفتاحية : النفط ، الرؤية السعودية 2030 ، القاعدة الاقتصادية ، التحول .

المقدمة :

يعد النفط سلعة استراتيجية للدول المنتجة والمصدرة بشكل عام، وللمملكة العربية السعودية بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية بان النفط وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي ، وأداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة، كما انه يعتبر مصدرا مهما لجلب العملات الصعبة لاقتصادات الدول النفطية ووسيلة لربط الاقتصاد المحلي بالعالمي ودعم ميزان المدفوعات والمساهمة الفاعلة في دعم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى سيما وأن المملكة تمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن ان يعول عليه لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق فوائض مالية كبيرة تستطيع المملكة من خلالها تنويع قاعدتها الاقتصادية والتخلي تدريجياً عن النفط باعتباره سلعة ناضبة ومعرضة لاهتزازات الأسعار ويمكن الاستغناء عنه عالمياً بفعل بدائل الطاقة الأخرى التي أصبحت بديلاً مخيفاً للدول المنتجة للنفط والمعتمدة عليه ، وسوف تركز الدراسة على الواقع النفطي العالمي عموماً وواقع الصناعة النفطية في المملكة تحديداً والتحديات التي تواجهه وكيفية استثمار الفوائض النفطية في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ومحاولة الاستغناء عن النفط كصادر متفرد واستبداله بسلع أخرى تسهم اسهامات كبيرة في حجم الدخل القومي ، ومن المعلوم بالضرورة أن النفط سلعة ناضبة وحتماً سيبقي على الأقل في الأجل القصير احد وسائل الطاقة المهمة في تلبية الاستهلاك العالمي والمحلي ودعم الميزانية للدول لذا لابد من استغلال عوائده واستخدام تلك العوائد المالية في تنويع مصادر الدخل تجنباً للأزمات الاقتصادية سواء هبوط الأسعار العالمية للنفط أو غيرها من الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي عامة والسعودي خاصة ، ومن المهم وضع التدابير والخطط المحكمة لتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية خاصة وأن المملكة العربية السعودية تعد من الدول التي لها مستقبل واعد في التحول من الاعتماد على النفط كصادر أوحد الى الاعتماد على صادرات أخرى بديلة ذات قيمة ومساهمة فاعلة في الاقتصاد القومي السعودي سيما وأنها انطلقت في تنفيذ خطتها ورؤيتها المستقبلية الطموحة 2030م .

ورؤية المملكة العربية السعودية 2030م هي خطة ما بعد النفط للمملكة وقد تم الإعلان عنها في 25 إبريل 2016م، و تشكل رؤية المملكة 2030 الضلع التى ترتكز عليه كل قرارات المملكة العربية السعودية في الوقت الحالى وفى غضون الأعوام القادمة وصولاً إلى عام 2030م. كما تَضَمَنت رؤية المملكة 2030م نقاط رئيسية خاصة بالاهتمام بالصناعات الجديدة وخصخصة الشركات الكبرى ، لاسيما التى تختص فى مجال النفط ، بجانب توفير فرص عمل وتفعيل وتنشيط على السياحة الدينية. بالإضافة إلى إنشاء أضخم صندوق استثمارات فى العالم، كذلك تهدف الرؤية

الى استغلال فوائض وعائدات النفط للمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية واستحداث صادرات أخرى بديلة ، والإفلات من سيطرة النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة، وإعادة هيكلة وتطوير كل من الاقتصاد والمجتمع.

مشكلة الدراسة :

تتجسد مشكلة الدراسة في أن القطاع النفطي بالمملكة العربية السعودية يهيمن بصورة واضحة على مجمل مفاصل اقتصاد الدولة باعتباره الرافد والمصدر الرئيس للإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية ، وتتسم عائد صادراته بعدم الاستقرار نتيجة للتقلبات الحادة التي تتعرض لها الأسواق العالمية للنفط من حين لآخر، وانه لم يستثمر بشكل يخدم عمليات التنويع الاقتصادي ، في ظل عدم وجود سياسات نفطية فاعلة في مجال استغلال الفوائض النفطية لخلق صادرات أخرى مرافقة للنفط تحمي الاقتصاد المحلي من تأرجح واهتزازات أسعار النفط في السوق النفطي العالمي . ولذلك عملت الرؤية السعودية 2030م على تكثيف الجهود لتنويع القاعدة الاقتصادية بالمملكة حتى لا يكون النفط المصدر الرئيس لإيرادات المملكة مستقبلاً .

وتتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة المحورية التالية:

هل مازالت إيرادات النفط تشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة ؟

هل نجحت المملكة العربية السعودية في تنويع قاعدتها الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة :

تفترض الدراسة الاتي :

أن إيرادات النفط مازالت تشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة .

نجحت المملكة العربية السعودية في تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال سياسات تنفيذها للرؤية 2030م.

اهداف الدراسة :

أهداف آنية:

معرفة واقع ومستقبل النفط ومدى مساهمة عائداته في تنويع القاعدة الاقتصادية السعودية .

أهداف مستقبلية:

معرفة الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الاقتصادية السعودية ، وكيفية تنويع مصادر الإيرادات العامة .

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

إثراء المكتبة العلمية بالاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي المتعلقة في كيفية الاستفادة من الفوائض النفطية ومساهمتها في تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة السعودية لمواكبة التطورات المحلية في ظل الرؤية 2030م ، ولفت انتباه الباحثين، والمراكز البحثية لإجراء مزيد من البحوث في ذات الاتجاه .

الأهمية العملية:

تم اختيار هذا الموضوع بسبب الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في السوق العالمي، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يلعبه في الهيمنة على الاقتصاد السعودي وما يشكله عليه من خطورة بالغة باعتباره مورداً ناضباً .

وواقع الدول النفطية يؤكد على أن الاعتماد المطلق على النفط يهدد مفاصل الاقتصاد الوطني ومستقبل الأجيال القادمة ، ولذلك تجسدت أهمية البحث في الاسراع لاستثمار الفوائض والعوائد النفطية بشكل امثل بما يخدم عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لاسيما وان النفط من الموارد الناضبة والتي يمكن لها ان تحقق فوائض مالية قادرة على تحقيق تراكمات رأسمالية ضخمة ، تنعكس في امكانية توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وبالتالي يمكن للدولة السعودية الإفلات من قبضة الاعتماد التام على النفط كصادر أوحد .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي . واعتمدت على المصادر والمراجع العلمية والكتب والأوراق البحثية التي تناولت الموضوع.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : لدراسة الموضوع من جانب الحدود المكانية تم إختيار المملكة العربية السعودية كموقع باعتبارها بلدا رائدا في مجال النفط انتاجاً وتصديراً ، ولتبنيها رؤية 2030م كرؤية للتحول الاقتصادي من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على النفط .

الحدود الزمانية : تم التركيز على الفترة 2003م – 2017م .

الدراسات السابقة:

دراسة : احمد فهد الصباح ، (2017م) :

هدفت الدراسة الى معرفة دور قطاع الطاقة في تحقيق الامن الاقتصادي لدول الخليج . توصلت الدراسة الى أن الاقتصادات الخليجية في هياكلها الاقتصادية تعتمد في الغالب الأعم على الصادرات الهيدروكربونية من نفط، وغاز طبيعي ومشتقاتهما، أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر مدخلات الإنتاج للقطاع الهيدروكربوني، وأيضاً تنويع الأسواق المستهدفة بالتصدير، وتنويع قنوات التصدير والشحن.

دراسة : نواف عبيد، (2016م) :

هدفت الدراسة الى التعريف بمفاهيم ومقاييس التنمية الإنتاجية من ناحية تأصيلية ؛ ثم اصل النفط وخصائصه واهميته واثره على التنمية فى العالم . توصلت الدراسة الى أن المملكة تتمتع بقدرة إنتاجية كبيرة مما جعلها في صدارة الدول المنتجة والمصدرة عالمياً ، أوصت الدراسة بالاتجاه الى الطاقة النظيفة والبديلة منعاً لأي مفاجآت في السوق النفطي .

دراسة : Daniel Yergin ,(2015) :

هدفت الدراسة الى استعراض محددات ودوافع النفوذ الأجنبي عن طريق الاستثمار في الدول المنتجة للنفط . توصلت الدراسة الى أن هناك تغيركمي بارتفاع بنود مثل عائدات الإستثمار للشركات الأجنبية المستثمرة وذلك لزيادة النفوذ والسيطرة ، أوصت الدراسة بزيادة الجهود لتوفير الموارد المالية النفطية الوطنية لتحريك عجلة الإنتاج والمساهمة الفعالة في دعم الإيرادات القومية .

دراسة : الحرمي كامل ، (2014) :

هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين أسعار العقود الحالية والعقود المستقبلية في بورصات البترول وذلك لوضع الخطط الاستراتيجية الصحيحة لإنتاج وتسويق البترول. توصلت الدراسة الى وجود ارتباط طردي وتأثير قوي بين أسعار البترول الحالية والعقود المستقبلية في بورصات البترول العالمية، أوصت الدراسة الى دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أسعاره في البورصة بالإضافة الى وضع الصراع النفطي في الحسبان .

دراسة : حيان أحمد سلمان، (2011م) :

هدفت الدراسة لمعرفة الى أى مدى إستفادت الدول العربية من التجربة النرويجية في تخطي المرض الهولندي الذي أصاب بعض الدول وفي مقدمتها هولندا والنهوض بالاقتصاد العربي . توصلت الدراسة أن النرويج تمتلك قاعدة اقتصادية ثابتة وبنيات أساسية ومهارات بشرية لا يمكن أن تقارن بالدول العربية . أوصت الدراسة الدول العربية خاصة النفطية أن تأخذ دروس وعبر مهمة خاصة فيما يتعلق ببرامج وسياسات تطوير المعرفة ونقل التكنلوجيا وتنويع الاقتصاد وحمايته وضبط التضخم ، ومعالجة البطالة . والسيطرة على الاستهلاك البذخي لريع النفط .

التعليق على الدراسات السابقة :

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يأتي:

أكدت نتائج معظم الدراسات أهمية النفط للبلدان النفطية . دعت بعض الدراسات الى وضع خطط للإنتاج وزيادته والتسويق وعدالة التوزيع لتلبية احتياجات التنمية الأساسية. أكدت بعض الدراسات أن المملكة السعودية تتمتع بقدرة إنتاجية كبيرة مما جعلها في صدارة الدول المنتجة والمصدرة للنفط . اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحديد وتخصيص البحث عن مستقبل النفط في ظل التحول نحو تنويع القاعدة الاقتصادية في إطار الرؤية السعودية المستقبلية 2030م. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإطار النظري وتفسير بعض المصطلحات .

واقع النفط السعودي :

يعد النفط من الموارد الاقتصادية ذات الأهمية الكبرى باعتباره سلعة لها تأثيرها المباشر في صياغة المشهد الاقتصادي السعودي ، ولامتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد ويمثل مصدرا مهما من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الميزانية العامة للمملكة بوصفها دولة نفطية وتلعب فوائضه دوراً مهماً في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية ،(عبيد نواف 2016م ، ص 13) .

وبالرغم من مرور عقود من الزمان من دخول المملكة كمنتج ومصدر للنفط، فإن الاقتصاد السعودي مازال يعتمد على النفط كصادر أساسي داعم للدخل القومي ويتصدر قائمة صادرات المملكة (طاهر عبد الهادي ، 2014م ، ص 7) .

وجدير بالذكر أن الطلب العالمي على النفط يزداد سنة بعد أخرى بالرغم من وجود بدائل متعددة متمثلة في الفحم والطاقة النووية والطاقة الشمسية وغير ذلك ، وهذا يؤكد إمكانية الصناعة النفطية السعودية في التأثير على السوق الدولية مستقبلا نظرا لامتلاكها احتياطياً مؤكداً ، وضعها في المركز الثاني من الاحتياطيات العالمية

، وعليه فان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية سترتبط هيكليا بتطور الصناعة النفطية، مما يقود إلى نمو مشوه في الاقتصاد السعودي إذا لم يتم تدارك الموقف وتنويع مصادر الدخل والابتعاد عن أحادية الثروة والدخل ، (عبيد نواف ، 2016م ، ص 35) .

الاقتصاد السعودي والتحول نحو تنويع القاعدة الاقتصادية :

أدركت المملكة العربية السعودية الأهمية الكبيرة لتنويع قاعدتها الاقتصادية أفقيا ورأسيا لعدة أسباب منها أن التنويع الاقتصادي سيقلل من تعرض اقتصاد الدولة لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية وأجواء الشك والريبة في أسواق النفط العالمية، وأنه سيساعد في توفير فرص العمل اللازمة في القطاع الخاص لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب العاطل عن العمل ضمن القوى العاملة، وأيضاً أنه سيساعد على زيادة الإنتاجية وتحقيق استمرارية النمو ، وأن التنويع الاقتصادي سيعمل على إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع نتيجة لهزات الأسعار العالمية في سوق النفط أو حالات النضوب الكاملة باعتبار أن النفط سلعة قابلة للنضوب متى ما توافرت أسبابه ،(خطة التنمية التاسعة ، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2017م ، ص 5) .

عملت المملكة العربية السعودية الى وضع خطط اقتصادية محكمة لتحقيق هدفها في تنويع قاعدتها الاقتصادية فكانت البدايات أن الهدف السابع أحد أهداف خطة التنمية الثامنة والذي نص على "تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيا ورأسيا، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزته النسبية" ،(خطة التنمية الثامنة ، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2012م ، ص 11) .

ورغم المحاولات والمجهودات المستمرة من السلطات السعودية للإفلات من قبضة النفط على مفاصل الاقتصاد إلا أنه لايزال يتسم بسيطرة النفط الاحادية ، ولذلك ازدادت أهمية وحتمية التنويع في المملكة فتم وضع هدف التنويع الاقتصادي كثاني هدف من أهداف الخطة العاشرة للتنمية، ليتكامل من خلاله التنويع الأفقي مع التنويع الرأسي، (عبيد نواف 2016م ، ص 63).

سياسة المملكة في تنويع القاعدة الاقتصادية :

سعت المملكة خلال السنوات الأخيرة نحو سياسة تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال عدد من المحاور التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي: –

أولاً : اتخاذ الحكومة السعودية خطوات لتحسين بيئة الأعمال.

تطوير البنية التحتية المحلية، والاستثمار في تعليم المواطنين واكتسابهم المهارات.

تطوير المدن الصناعية والاقتصادية للتشجيع على قيام التجمعات الصناعية وتطوير الخدمات. وتضم المدن الصناعية حوالي نصف الصناعات التحويلية بأكملها في المملكة مثل المدينة الاقتصادية بمنطقة جيزان والهيئة الملكية بالجبيل. ويجري العمل حاليا على الربط بين الجامعات وهذه المدن لتعزيز عمليات البحث والتطوير والتعاون المنسق ، إضافة إلى ذلك يجري حاليا تطوير شبكات النقل للربط بين هذه المدن من أجل السماح بنقل المواد الخام من المناجم إلى منشآت التكرير والمعالجة ، (وثيقة برنامج التحول الوطني 2020 م ، ص 51) .

تقديم الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات، ومنها برنامج "كفالة" (الذي أُطلق في عام 2006م الذي يوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على الائتمان (الضمانات الائتمانية)، والبنك السعودي للتسليف والادخار، الذي يقدم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وإنشاء وحدات داخل البنوك المختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة" ، (تقرير مؤسسة النقد العربي السعودى السادس و السابع والأربعين 2017 م ، ص 102) . ضخ الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات الإنتاجية العالية، واستخدام النقد الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا وتشجيع ودعم تصدير المنتجات غير النفطية حيث بلغت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 في المملكة نحو 10% ، (تقرير مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية 2015م ، ص 29) .

التأكد من تزويد العمال بنظم تعليم وتدريب تؤهلهم للعمل في القطاع الخاص وتطوير البحث العلمي.

تشجيع إقامة شراكات مع الدول التي حققت طفرات اقتصادية مثل دول جنوب شرق أسيا. الاستفادة من تجارب الدول التي خطت خطوات كبيرة في سياسات تنويع قاعدتها الاقتصادية مثل كندا والنرويج وماليزيا. الاستفادة من الميزة التنافسية التي حققتها دول الخليج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوفقاً لمؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من قائمة أعلى 60 دولة من أصل 166 دولة حسب التقرير السنوي للاتحاد الدولي للاتصالات.

ركزت خطط التنمية المتعاقبة من أول خطة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة، على تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي. وقد فشلت جميع المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى. حيث ما زال القطاع الحكومي مسنودا بالقطاع النفطي وظل النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد السعودي في مجمله ،(خطة التنمية التاسعة ، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2017م ، ص 91) .

الرؤية السعودية 2030م :

توجت الرؤية السعودية 2030م مجهودات تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة وتمثلت في التحول الوطني الكبير نحو برنامج اقتصادي طموح وأهم ما تحدثت عنه الرؤية هو التحول الشامل من الاعتماد على النفط والريع الناتج عنه، إلى الاستثمار والريادة في عدد من المجالات التي شملتها الرؤية. والمتمثلة في ايجاد بدائل للنفط وتسهم في هيكل الاقتصاد الوطني بعيد عن قبضة النفط والافلات عنه ، (لادوسيت فيرادو 2017م ، ص 47) .

برنامج التحول الوطني :

يهدف برنامج التحول الوطني الى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق "رؤية 2030" واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، من خلال دعم المرونة في العمل الحكومي، ورفع وتيرة التنسيق والعمل والتخطيط المشترك، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامة بناء على الأولويات الوطنية، والدفع نحو نقل الخبرات بين الجهات العامة، واشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء ، وقد أدت الخطوات الجادة السابق ذكرها إلى انخفاض مساهمة القطاع النفطي بشكل طفيف خلال السنوات السابقة ، مما يستوجب على السلطات بالمملكة اتخاذ مزيد من الإجراءات

لتحقيق معدلات مطمئنة لمساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني ،(برنامج التحول الوطني السعودي ،2019م ص 56) .

فرص نجاح سياسات التنويع الاقتصادي بالمملكة :

يعد الاقتصاد السعودي من أكبر الاقتصادات الخليجية والعربية مما يساعد في زيادة فرص نجاح سياسة التنويع الاقتصادي وقدرته على النمو وتجاوزه تحديات الاعتماد على النفط كصادر أساسي داعم للدخل القومي ويتصدر قائمة صادرات المملكة ، حيث حقق القطاع الصناعي معدلات تنمية متميزة خلال السنوات الأخيرة تجعله قابل لتحقيق التنوع الاقتصادي ولنجاح عملية التطبيق، هذا بالإضافة لضمه العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع التشييد والبناء والتجارة وقطاع خدمات المال والتأمين ، (طاهر عبد الهادي ، 2014 م ، ص 78).

إنتاج واحتياطيات المملكة من النفط الخام :

إنتاج المملكة من النفط الخام :

الجدول التالي يوضح انتاج المملكة من النفط الخام خلال الفترة (2003م – 2017م)

جدول رقم (1) : إنتاج المملكة العربية من النفط الخام(2003م – 2017م) (مليون برميل في اليوم)

السنة	الانتاج	معدل التغير (%)	متوسط الإنتاج اليومي
2003	3069.74	18.57	8.41
2004	3256.30	6.08	8.90
2005	3413.94	4.84	9.35
2006	3360.90	1.55−	9.21
2007	3217.77	4.26−	8.82
2008	3366.34	4.62	9.20
2009	2987.27	11.26−	8.18
2010	2980.43	0.23−	8.17
2011	3398.52	14.03	9.31
2012	3573.40	5.15	9.76
2013	3517.62	1.56−	9.64
2014	3545.14	0.78	9.71
2015	3719.35	4.9	10.19
2016	3817.9	2.6	10.46
2017	3923.75	2.8	10.75

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2018م

من الجدول رقم (1) يلاحظ أن إنتاج المملكة من النفط الخام ارتفع في الأعوام 2004م و 2005م عن العام 2003م ثم انخفض في السنوات من 2006 وحتى 2010م ثم بدأ في الارتفاع من جديد في الأعوام الأخيرة بشكل كبير حتى وصل ما مجموعه 3923.75 مليون برميل في 2017م ، وعموماً المتتبع لحجم الإنتاج رغم التأرجح في بعض الأعوام الا أنه نما بشكل متسارع في مجمله ففي عام 2000م كان حوالي 2,962 مليون برميل، ليصل إلى 3923.75 مليون برميل في 2017م ، مرتفعا بذلك بمعدل التغير 32% ، وقد وصل معدل الإنتاج اليومي في

المملكة عام 2017م إلى 10.75%- وفق التقديرات الأولية – مسجلة بذلك أعلى معدل للإنتاج السنوي خلال الفترة 2000م- 2017م ، ومتصدرة بذلك أيضا دول العالم في إنتاج النفط .

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي :

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر احتياطي من النفط في الشرق الأوسط ، وثاني أكبر احتياطي من النفط الطبيعي في العالم بعد فنزويلا، ، و14.1% من الاحتياطات النفطية الموجودة التي تصل الي 700 مليار برميل و4.2% من قاعدة المصادر النفطية التي تصل الي 900 مليار برميل .

والجدول التالي يوضح احتياطيات المملكة من النفط خلال الفترة (2003م – 2017م)

جدول رقم (2) : احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي (2003م – 2017م)

السنة	النفط الخام (بمليارات البراميل)			الغاز الطبيعي (بمليارات الأقدام المكعبة القياسية)		
	شركة أرامكو السعودية	أخرى	الإجمالي	شركة أرامكو السعودية	أخرى	الإجمالي
2003	260.01	5.61	265.62	250,009	2,249	252,258
2004	259.05	5.76	264.81	250,241	2,455	252,696
2005	259.06	4.18	263.24	251,407	2,576	253,983
2006	259.79	5.78	265.57	253,511	3,330	256,841
2007	260.03	4.57	264.06	254,707	3,460	258,167
2008	260.10	4.36	264.46	259,790	3,689	263,479
2009	260.27	5.39	265.66	261,983	3,893	265,893
2010	259.96	4.10	264.06	262,969	4,342	267,311
2011	260.07	4.52	264.59	275,177	4,493	279,670
2012	260.09	4.43	264.52	278,521	4,536	283,057
2013	259.69	5.72	265.41	282,813	5,009	287,822
2014	260.17	5.68	265.85	284,806	5,966	290,772
2015	260.20	5.59	265.79	287,896	5,789	293,685
2016	261.11	5.47	266.58	293,991	5,751	299,742
2017	261.1	5.35	266.45	297,6	5.651	303,251

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية والتقرير السنوي لأرامكو السعودية والتقرير الإحصائي السنوي للأوبك ، 2018م

من الجدول رقم (2) يلاحظ ارتفاع احتياطي المملكة من النفط الخام خلال سنوات الدراسة ليصل إلى 266,45 مليار برميل في عام 2017م ، وارتفع أيضاً الاحتياطي من الغاز الطبيعي ليصل إلى 303.251 مليار قدم مربع في عام 2017م .

دور المملكة في سوق النفط العالمية :

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً في سوق النفط العالمية، فتزيد حصتها عن 15.7 % من الاحتياطيات العالمية المثبتة . ولقد تمكنت من زيادة إنتاجها بسرعة بفضل ارتفاع طاقتها الإنتاجية الفائضة التي تزيد على 12,7 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل أكثر من نصف الطاقة الإنتاجية الفائضة على مستوى العالم. مما مكن المملكة العربية السعودية من أداء دور رئيسي في سوق النفط العالمية والمساهمة بشكل إيجابي في تحقيق استقرار الاقتصاد والنمو في العالم.

وفيما يلي جدول يوضح دور المملكة في سوق النفط العالمية :

جدول رقم (3) : دور المملكة العربية في سوق النفط العالمية (2003م – 2017م)

الدولة	الإنتاج مليون برميل/يوم	النسبة من الإجمالي	الاحتياطات في 2017 (المليار برميل)	النسبة من الإجمالي
السعودية	12014	13.1	266.45	15.7
روسيا	10980	12.0	102.4	6.0
الولايات المتحدة	12704	13.8	55.0	3.2
إيران	3920	4.2	157.8	9.3
الصين	4309	4.9	18.5	1.1
المكسيك	2588	2.9	10.8	0.6
فنزويلا	2626	3.1	300.9	17.7
كندا	4385	4.9	172.2	10.1
النرويج	1948	2.0	8.0	0.5
الإمارات	3902	4.0	97.8	5.8
نيجيريا	2352	2.6	37.1	2.2
الكويت	3096	3.4	101.5	6.0
المملكة المتحدة	965	1.0	2.8	0.2
العراق	4031	4.5	143.1	8.4
إجمالي أوبك	38226	41.4	1211.6	71.4
إجمالي العالم	91670	%100	1697.6	%100

المصدر: التقرير الاحصائي ، 2018م

من الجدول رقم (3) يلاحظ الإنتاج التراكمي للمملكة العربية السعودية من عام 2003م– 2017م بلغ حوالي 90.8 مليار برميل من إجمالي 704 مليار برميل بنسبة 13.1%. بينما بلغت الاحتياطيات في عام 2017 للمملكة العربية السعودية 266.45 مليار برميل من إجمالي 1697.6 مليار برميل للعالم ككل بنسبة تصل إلى 15.7%.

مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد السعودي :

بالرغم من المحاولات الكبيرة والمجهودات المستمرة إلا أن الاقتصاد السعودي لازال يتسم بالأحادية والتركز، حيث يستحوذ قطاع النفط على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية والصادرات وغيرها من

المؤشرات التي تدل على عملية التركز الاقتصادي. ولتحديد درجة التركز الاقتصادي سوف نركز على أهم المؤشرات الاقتصادية وتوضيح نسب مساهمات القطاع النفطي فيما يلي :

نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم (4) : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (2003م – 2017م)

النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة والغابات والأسماك	35,102	36,311	37,207	38,809	39,436	42,828	44,603	46,301
التعدين والتحجير	1,110,231	1,133,517	1,193,239	1,187,129	1,199,345	1,231,347	1,302,098	1,269,405
أ – الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,151,179	1,167,090	1,216,171	1,203,009	1,176,087	1,116,705	1,121,213	1,219,547
ب – نشاطات تعدينية وتحجيريه أخرى	7,377	7,406	7,567	7,701	7,723	7,817	7,912	8,008
الصناعات التحويلية	141,767	153,401	169,356	187,604	201,788	227,607	243,872	257,439
أ – تكرير الزيت	63,211	61,919	62,612	66,805	64,306	65,403	62,635	63,520
ب – صناعات أخرى	97,220	105,729	117,237	136,033	141,544	155,118	165,069	171,101
الكهرباء والغاز والماء	24,707	25,223	25,503	25,991	26,076	26,208	27,386	27,001
التشييد والبناء	36,225	45,334	54,547	63,877	71,913	80,997	91,229	97,212
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	89,718	101,444	120,231	133,516	141,494	153,007	161,931	178,726
النقل والتخزين والاتصالات	71,512	76,209	80,546	85,721	88,304	91,137	95,273	97,457
خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	79,352	91,348	97,451	101,843	121,518	127,997	143,627	165,712
أ – ملكية المساكن	13,811	17,981	22,575	34,302	49,561	51,001	60,531	68,103
ب – أخرى	26,009	27,113	31,979	40,705	52,501	61,480	68,343	77,003
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	15,431	18,917	21,799	25,303	28,061	31,544	35,059	36,304
الخدمات المصرفية المحتسبة	15,674	16,812	17,703	17,567	18,209	18,331	19,069	19,099
منتجو الخدمات الحكومية	137,702	151,308	164,713	175,608	196,079	207,703	236,346	257,520
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	3,116,228	3,237,062	3,440,436	3,531,523	3,623,945	3,696,230	3,886,196	4,059,458
رسوم الاستيراد	19,773	21,091	22,132	23,100	25,111	20,887	20,523	17,421
الناتج المحلي الإجمالي	3,136,001	3,258,153	3,462,568	3,554,623	3,649,056	3,717,117	3,906,719	4,076,879

تابع جدول رقم (4) : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية 2003م – 2017م

النشاط الاقتصادي	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة والغابات	47,516	48,163	49,816	51,735	53,719	64,267	64,879

والأسماك							
التعدين والتحجير	1,203,516	1,215,518	1,311,448	1,232,823	1,130,054	599,187	534,317
أ – الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,229,443	1,206,751	1,302,081	1,222,898	1,119,489	587,979	523,219
ب – نشاطات تعدينية وتحجيريه أخرى	8,209	8,767	9,368	9,925	10,564	11,214	11,098
الصناعات التحويلية	251,941	252,003	270,180	278,071	306,189	303,114	301,667
أ – تكرير الزيت	63,904	64,216	68,583	61,536	71,004	54,822	55,995
ب – صناعات أخرى	185,502	187,787	201,597	216,535	235,185	248,292	245,672
الكهرباء والغاز والماء	27,708	28,285	30,076	30,623	32,479	36,067	37,820
التشييد والبناء	97,212	107,021	118,513	134,588	152,965	162,975	159,641
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	178,726	197,926	219,144	241,586	266,649	278,030	276,139
النقل والتخزين والاتصالات	103,197	115,272	124,279	134,258	144,713	155,289	160,402
خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	176,812	195,054	232,438	269,805	292,991	310,412	326,022
أ – ملكية المساكن	77,502	96,715	124,391	153,460	168,943	181,538	192,249
ب – أخرى	88,107	98,339	108,047	116,345	124,048	128,874	133,773
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	36,207	41,892	45,969	49,740	53,607	55,759	27,291
الخدمات المصرفية المحتسبة	19,997	20,077	20,672	21,215	21,642	22,072	22,466
منتجو الخدمات الحكومية	289,111	312,308	349,649	368,070	391,626	475,067	482,052
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	4,084,610	4,196,094	4,586,251	4,593,213	4,475,867	3,674,958	3,554,702
رسوم الاستيراد	16,897	17,285	21,494	21,174	23,520	25,995	20,800

الناتج المحلي الإجمالي	4,101,507	4,213,379	4,507,745	4,614,387	4,499,387	3,700,953	3,575,502

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء ، 2018م

تشير البيانات السابقة إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الزيت الخام والغاز الطبيعي نحو 1,222 مليار ريال مشكلا نسبة 43,8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنحو 2.79 تريليون ريال في عام 2014م، ونتيجة لانخفاض أسعار البترول منذ عام 2015 فقد انخفض الناتج المحلي لنشاط الزيت الخام والغاز الطبيعي في عام 2017م إلى 523 مليار ريال من إجمالي 2,4 تريليون ريال بنسبة بلغت 22% فقط. بالرغم من تدهور اسعار النفط في بعض السنوات الا أن مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي ظلت هي الحائزة على النصيب الأكبر من القطاعات الاخرى .

نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات المملكة :

فيما يلي تطور لقيمة الإيرادات الفعلية للمملكة حسب القطاع للوقوف على إيرادات القطاع النفطي: –

جدول رقم (5): الإيرادات الفعلية للمملكة للسنوات 2003م – 2017م

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة (الإجمالي)	نسبة القطاع النفطي%
2003	565.22	73.55	638.77	88.48
2004	690.53	77.08	767.61	89.95
2005	831.47	80.76	912.23	91.14
2006	927.07	105.17	1032.24	89.81
2007	906.22	127.05	1033.27	87.70
2008	991.33	131.46	1122.79	88.29
2009	981.97	92.53	1074.5	91.38
2010	983.37	117.62	1100.99	89.32
2011	434.42	75.38	509.81	85.21
2012	670.27	71.35	741.6	90.39
2013	1034.36	83.43	1117.79	92.54
2014	1144.82	102.58	1247.40	91.78
2015	1035.05	121.32	1156.36	89.51
2016	913.35	131.02	1044.37	87.45
2017	446.44	169.47	615.91	72.48

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2018م

ارتفعت قيمة الإيرادات النفطية خلال سنوات الدراسة باستثناء انخفاض بسيط خلال عامي 2015م و2016م، فبينما بلغت قيمة الإيرادات النفطية في عام 2012م حوالي 670 مليار ريال فقد ارتفعت خلال السنوات اللاحقة لتبلغ

1,144 مليار ريال في عام 2014م ولكنها انخفضت خلال العامين اللاحقين لتصل إلى 913 مليار ريال في عام 2016م.

يلاحظ في عام 2017 انخفاض الإيرادات النفطية والتي صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات العامة للمملكة لتصل إلى 446 مليار ريال ولتصل الإيرادات الكلية إلى 616 مليار ريال بانخفاض قدره 51% للإيرادات النفطية وانخفاض بنسبة 41% بالنسبة للإيرادات العامة للمملكة.

بالرغم من تباين نسبة مساهمة الإيرادات النفطية لإجمالي الإيرادات الفعلية للمملكة خلال السنوات السابقة، إلا أن القطاع ما زال يستحوذ على نسبة كبيرة من الإيرادات بلغت 87% في عام 2016م.

نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي صادرات المملكة :

فيما يلي جدول يوضح تطور إجمالي صادرات المملكة حسب القطاع للوقوف على مساهمة القطاع النفطي: –

جدول رقم (6) : تطور قيمة الصادرات السلعية بالمملكة 2003م – 2017م

السنة	المنتجات المتكررة (الصادرات النفطية +النفط الخام)	المجموع	نسبة المنتجات المتكررة%
2003	431,545	501،607	86.03
2004	493,322	589،311	83.71
2005	517,236	611،027	84.65
2006	587,609	109،669	87.81
2007	605,881	677,144	89.48
2008	705,811	791,339	89.19
2009	769,935	874,403	88.05
2010	1,053,860	1,175,482	89.65
2011	611,490	721,109	84.80
2012	807,176	941,785	85.71
2013	1,191,052	1,367,620	87.09
2014	1,265,550	1,456,502	86.89
2015	1,207,080	1,409,747	85.62
2016	1,066,590	1,283,620	83.09
2017	573,412	763,313	75.12

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة ، 2018م

من الجدول رقم (6) يلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة باستثناء عامي 2011م و2015م، فبينما بلغت قيمة الصادرات النفطية في عام 2007م حوالي 605 مليار ريال فقد ارتفعت خلال السنوات اللاحقة لتبلغ 1,053 مليار ريال في عام 2010م ولكنها انخفضت خلال عام 2011م لتبلغ 611 مليار ريال، ثم

عاودت الارتفاع حتى عام 2014م لتبلغ 1,265 مليار ريال وانخفضت إلى 537 مليار ريال في عام 2017م. وبالرغم من تباين نسبة مساهمة الصادرات النفطية لإجمالي صادرات المملكة خلال السنوات السابقة، إلا أن القطاع ما زال يستحوذ على نسبة كبيرة من الصادرات بلغت 75.12% في عام 2017م.

وفيما يلي جدول يوضح تطور حجم القطاعات الاقتصادية الأساسية بالمملكة ونصيب هذه القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (7) : تطور حجم القطاعات الاقتصادية الأساسية بالمملكة ونصيب هذه القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003م – 2017م)

النشاط الاقتصادي	الزيت الخام والغاز الطبيعي	الصناعات التحويلية	التشييد والبناء	الزراعة والغابات والأسماك	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال
2003	1,151,179	141,767	36,225	35,102	89,718	79,352
2004	1,167,090	153,401	45,334	36,311	101,444	91,348
2005	1,216,171	169,356	54,547	37,207	120,231	97,451
2006	1,203,009	187,604	63,877	38,809	133,516	101,843
2007	1,176,087	201,788	71,913	39,436	141,494	121,518
2008	1,116,705	227,607	80,997	42,828	153,007	127,997
2009	1,121,213	243,872	91,229	44,603	161,931	143,627
2010	1,219,547	257,439	97,212	46,301	178,726	165,712
2011	1،179،221،1	241،767	225،101	102،47	189718	352،179
2012	1,206,751	252,003	107,021	48,163	197,926	195,054
2013	1,302,081	270,180	118,513	49,816	219,144	232,438
2014	1,222,898	278,071	134,588	51,735	241,586	269,805
2015	1,119,489	306,189	152,965	53,719	266,649	292,991
2016	587,979	299,692	167,563	64,267	282,296	307,975
2017	523,219	301,667	159,641	64,879	276,139	326,022

المصدر: تقارير الهيئة العامة للإحصاء ، 2018م

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المختلفة في حالة نمو مستمر خلال السنوات السابقة، فبينما بلغت قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية في عام 2003م (141,767) مليار ريال، وأخذت في الارتفاع حتى بلغت (306.189) مليار ريال في عام 2015 وانخفضت بشكل طفيف خلال العام .

وقد ب2017 لتصل (301.667) مليار ريال لغت قيمة الناتج المحلي لقطاع التشييد والبناء في عام 2012 حوالي (107,021) مليار ريال، ويعتبر أحد أهم القطاعات بالمملكة وينمو بشكل متسارع ، وأخذت قيمته في الارتفاع إلى (159,641) مليار ريال في عام 2017م.

أما قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والذي يعتبر أيضاً أحد أكثر القطاعات نمواً بالمملكة خلال فترة الدراسة، فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (197,926) مليار ريال في عام 2012م، وارتفعت إلى (276,139) مليار ريال في عام 2017م.

أما قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات فقد بلغت قيمة الناتج المحلي (195,054) مليار ريال في عام 2012 ، وارتفعت قيمته في عام 2017 م إلى (326,022) مليار ريال .

من الجدول يتضح الانخفاض الشديد في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي اذ بلغ في عام 2012 (1,206,751) مليار ريال بينما انخفض في العام 2017 حتى وصل (523,219) مليار ريال وذلك نتيجة لتذبذب وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية .

ويتضح من البيانات السابقة قوة العديد من القطاعات الاقتصادية بالمملكة وقدرتها على النمو بشكل متسارع ومن ثم فرصة التنويع الاقتصادي متزايدة في ظل قوة هذه القطاعات.

النتائج :

توصلت الدراسة من خلال الفترة الزمنية التي تمت دراستها للنتائج الآتية :

أن مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي على الرغم من تدهور الأسعار في بعض السنوات إلا أنها ظلت متصدرة مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى كما هو موضح في الجدول رقم (4،5،6) .

أن المملكة العربية السعودية في طريقها الى نحو النجاح في تنويع قاعدتها الاقتصادية بإعدادها وصياغتها لرؤية 2030م محكمة واذا ما تم تنفيذها لبنود الرؤية على كافة جوانبها الاقتصادية .

أن النفط سيظل مسيطراً على المشهد الاقتصادي ريثما يتم الاعتماد على فوائضه وايراداته واستغلالها استغلالاً تاماً في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة قطاع الصناعات التحويلية وغيرها لاستحداث صادرات بديلة.

التوصيات :

أوصت الدارسة بالأتي :

أوصت الدراسة الى سرعة اتخاذ تدابير مدروسة وبعناية فائقة لتطبيق كافة مخرجات الخطط الاقتصادية والرؤية 2030م في كيفية استخدام واستغلال الإيرادات والفوائض النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والزراعة ، والعمل على استمرار توفير التمويل اللازم وتطوير مكانة وأداء القطاع الخاص من خلال تحسين وضعية مناخ الأعمال وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على التوسع الأفقي والرأسي في عمليات الاستثمار، الاستمرار في تطوير البنى التحتية من شبكة طرق وموانئ ومطارات وشبكات الاتصالات لكونها تلعب دوراً هاماً في تطور نشاط القطاع الخاص، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي ، الإسراع في عملية التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد يقوم على المعرفة بالعمل على توطين التكنولوجيا وتحفيز الابتكار ، تشجيع وتعزيز القدرة التنافسية للمجالات الواعدة التي يمكن أن

تساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات (الصناعة، القطاع الرقمي، الخدمات اللوجستية، تجارة الجملة والتجزئة، السياحة والضيافة، الصحة، البناء والتشييد وغيرها) .

الشكر والتقدير :

البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي جامعة نجران تحت الرقم NU/SHED/16/088 ضمن مشاريع المرحلة البحثية الثامنة .

المراجع :

1. سلمان ، حيان ، (2011م) ، المرض الهولندى والاقتصاد العربى .
2. طاهر ، عبد الهادي ، (2014م) ، استراتيجيات التنمية والبترول في المملكة – الدار السعودية للنشر– جدة.
3. كامل ، الحرمي، (2014م) ، قضايا نفطية. الكويتي مج. 52، ع. 1356.
4.عبيد ، نواف ، (2016م) ، القدرة الإنتاجية المستدامة للمملكة السعودية ، ، ط 3 .
5. لادوسيت ، فيرادو،(2017م) ، صناعة النفط والغاز في السعودية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، أبوظبي ط1 .
6.الصباح ، احمد، (2017م) ، قضايا الامن الاقتصادي في الخليج ودور قطاع الطاقة ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث .
7.تقارير مصلحة الإحصاءات العامة السعودية 2017م – 2018م .
8.خطة التنمية السعودية الثامنة – وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2012م .
9.خطة التنمية التاسعة – وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ، 2017م .
10.تقارير مؤسسة النقد العربي السعودى 2017م – 2018م .
11.تقرير مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية، 2015م .
12.وثيقة برنامج التحول الوطني 2019م – 2020م .
13.تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية ، 2018م.
14.التقرير الاحصائي لمنظمة اوبك ، 2018م .
15.Daniel Yergin– الجائزة: تحقيق البترول الملحمي للثروة والنفوذ – ط : 2015م – Simon & Schuster) رقم –.ID): 0671502484.1.